بيان بخصوص تعليق نشاطات منظمات دولية في شمال وشرق سوريا

تدخل الازمة السورية عامها الرابع عشر، والتي خلفت مئات الآلاف من الضحايا والنازحين، وبحسب الأمم المتحدة فإن أكثر من ١٦،٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وبحسب تقرير الصليب الاحمر الدولي فإن ٩٠٪ من الشعب السوري يعيش تحت خط الفقر.

كل هذه الإحصائيات المحزنة يجب أن تكون مصدر لزيادة دعم الجهود العاملة لإنهاء معاناة السوريين ولتعزيز الاستقرار في سوريا والمنطقة، لكن على العكس من ذلك فإن الظروف التي يعانيها السوريون في الفترة الأخيرة ادت الى تفاقم الأزمة الانسانية وبحسب الأمم المتحدة بلوغ عدد طالبي اللجوء السوريين في اوروبا في أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أعلى مستوى خلال سبع سنوات.

في شمال شرق سوريا يعيش مئات الألاف من النازحين السوريين والأجانب (عوائل مقاتلين سابقين في داعش)، ضمن مخيمات رسمية وغير رسمية تحت حكم الإدارة الذاتية، والتي عانت مؤخرا من إستهدافات وهجمات تركية مكثفة ضد محطات الطاقة والمياه والبنى التحتية الأساسية والتي أدت ايضا إلى حرمان أكثر من مليون شخص من الماء والكهرباء والخدمات الأساسية، وذلك في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وتم كذلك قتل مدنيين في هجمات جوية تركية، ضمن نمط من الهجمات التركية بالطائرات المُسيَّرة. وبحسب تقرير لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ ١١ آذار لعام ٢٠٢٤ فإن هذه الهجمات ترقى إلى جرائم الحرب.

هذه الاحداث وغيرها يزيد العبء على الإدارة الذاتية والمنظمات العاملة لخدمة عشرات الآلاف من النازحين واللاجئين في المنطقة،

مثالا على ذلك، مخيم الهول الذي يستضيف إضافة إلى الالاف من النازحين السورين واللاجئين العراقيين، الكثير من العوائل الاجنبية التابعة لتنظيم داعش. كما ان قوات سوريا الديمقراطية تحتجز أكثر من ٣٠ ألف شخص من البالغين من المقاتلين السابقين في سجون او مراكز احتجاز في مناطق الإدارة الذاتية.

للأسف وتحت هذه الظروف، تتجه بعض الجهات المانحة لتخفيض او قطع دعمها عن هذه المخيمات والمراكز دون اعتبار كاف للعواقب التي قد تنتج عن ذلك. يعلل البعض من المانحين إلى أن استمرار دعم المخيمات يؤدي إلى بقاء النازحين واللاجئين في المخيم ويشجع على عدم عودتهم الى مناطقهم الأصلية وإعادة اندماجهم، وهذا صحيح ولكن فقط في حال توفر ظروف مناسبة لعودتهم. ان معظم ساكني المخيمات في شمال شرق سوريا هم اما عائلات اجنبية لا تستقبلهم دولهم حتى الآن، أو سوريون هربوا من مناطق سيطرة النظام والبعض منهم يمكن أن يواجهوا اتهامات تصل إلى حد الاعدام، أو عراقيون لا تتوفر لهم ظروف الأمان والعودة المناسبة لهم في العراق، أو سوريون نزحوا من منطقة سري كانيه (راس العين) وتل ابيض بعد احتلال تركيا والفصائل الموالية لها لمدنهم وقراهم.

ان تخفيض او قطع تمويل المنظمات المحلية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل لأجل النازحين ستكون بدون شك ذات عواقب وخيمة.

مثال على ذلك: تعليق منظمة الصحة العالمية استقبال الحالات المرضية (الرعاية الصحية الثانوية) من مخيمات الحسكة الهول والعريشة وروج و واشوكاني و غيرها، الى المشفى الوحيد المدعوم من قبلها، و ذلك اعتبارا من ١ نيسان لعام ٢٠٢٤ بسبب نقص التمويل.

ان إعادة النظر بهذا القرار وغيرها قبل انعقاد مؤتمر بروكسل الثامن للمانحين ضرورة ملحة لمساعدة اللاجئين والنازحين ولدعم جهود الاستقرار وهو واجب إنساني على عاتق الجميع.

الهلال الأحمر الكردي

2024/4/7